



دعوة فخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى إجراء انتخابات الأمناء العامين

إجراء الانتخابات في المجالس المحلية يعد خطوة نحو تحقيق الكثير من الأمنيات للجماهير

انتخاب أمناء العموم ورؤساء اللجان إجراء دستوري على صعيد تعزيز دور المجالس المحلية

أهمية الانتخابات الداخلية للمجالس

من المنتظر أن تنعقد المجالس المحلية في المحافظات والمديريات، بعموم محافظات الجمهورية، في (5) مايو القادم، وفي توقيت تزامني واحد، لانتخاب أمناء العموم ورؤساء اللجان المتخصصة، بموجب القرار الجمهوري، رقم (4) لسنة 2010م، الذي اصدره رئيس الجمهورية الأسبوع الماضي، وقد أعلنت وزارة الإدارة المحلية، مطلع الأسبوع الجاري- السبت، عن تشكيل لجان الاشراف العام للانتخابات الداخلية للمجالس المحلية- 2010م في أمانة العاصمة والمحافظات.



عبدان دهيس

انعقاد المجالس المحلية والذي يتصادف أيضاً مع حلول العيد الوطني (٢٠) لقيام الجمهورية اليمنية، وتحقيق الوحدة اليمنية في (٢٢) مايو ١٩٩٠م، يعد حدثاً وطنياً هاماً في سياق العملية الديمقراطية، وتجسيدا للمشاركة الشعبية، في السلطة المحلية، وفي اتخاذ القرار، بما يخص محافظاتنا في مجالات التنمية والخدمات وتوفير متطلبات المواطنين.

العملية الانتخابية الداخلية، التي سنشهدها المجالس المحلية، في المحافظات والمديريات في (5) مايو القادم، يؤمل عليها كثيراً، في التجديد والتغيير في صفوف قياداتها وخاصة تلك التي أثبتت عدم قدرتها على العطاء والتفاعل مع المهام الماثلة على عاتق المجالس المحلية، واختيار من أثبتت التجربة انهم اهلون لحمل المسؤولية، والاقتراب من هموم المواطن وقضاياها، وقدرتهم على استنهاض الواقع، والاشترك النشط، في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، وتحقيق التغيير المطلوب، الذي ينشده المواطن.

فاذا كانت انتخابات المحليات تهدف بالأساس الى انتخاب أمناء العموم ورؤساء اللجان المتخصصة، فإنها أيضاً محطة للوقوف أمام هذه التجربة وعطاءات الأعضاء خلال الفترة الماضية، خاصة وان تجربة المجالس المحلية قد اثبتت انها الجديرة بتحمل المسؤولية في نطاق وحداتها الإدارية متى ما وجدت الاهتمام والمساعدة والتجارب، من السلطات التنفيذية.

أعضاء المؤتمر في المحليات، أمامهم مهمة كبيرة في إنجاح هذه الانتخابات ونيل الثقة والظفر بتحقيق المواقع المنقمة فيها، وبالطبع المؤتمريون قادرون على إنجاز هذه المهمة الوطنية.



ماجد الشاجري



عوض مشبح



علي عبدالمجيد



عبد المنعم العبد

رئيس الجمهورية الى اجراء انتخابات أمناء العموم ورؤساء اللجان قوبلت بالترحاب وهو عمل استحقاقى ينص عليه قانون السلطة المحلية بمواده المعدلة من أجل تفعيل تجربة المجالس المحلية والتي قطعت شوطا كبيرا في مجال تنمية مديريات المحافظة وحققت الكثير من المنجزات للمواطنين سواء على صعيد تقديم الخدمات وفي البنية التحتية، وكذا في تنمية المديريات تنمويا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وفي مجال غرس حب الوطن لدى الشباب وتوعيته ودمجه في المجتمع واشراكه في التنمية.

وعبر عن تهنئه لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح ونائب الرئيس الاخ عبدربه منصور هادي والقيادة السياسية ولجماهير شعبنا بالعيد الـ ٢٠ للثاني والعشرين من مايو المجيد وقيام الجمهورية اليمنية.

الواسعة للسلطة المحلية ومشاركتها مع السلطات التنفيذية في انجاز المشاريع والاشراف والرقابة عليها.

تطور ملحوظ

واردف قائلاً: ان المديرية شهدت تطوراً ملحوظاً وعملاً دؤوباً في خدمة المواطن والمديرية والمشاريع التي تتحدث عن نفسها اليوم بكنائف السلطة التنفيذية والعمل المتناسق بقيادة الاخ عبدالملك عامر مدير عام المديرية رئيس المجلس المحلي وتعاون قيادة محافظة عدن.. وعبر عن تطلعاته في هذا العام من استكمال ٨٠٪ من البنية التحتية في جميع احياء وشوارع وطرق مديرية خور مكسر.

هنيئاً لدعوة فخامة الاخ الرئيس
وتحدث ماجد الشاجري رئيس لجنة التخطيط بالمجلس المحلي لمديرية خور مكسر فقال: دعوة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح

دعوة الرئيس استجابة للتحويلات الاقتصادية

اما عوض مشبح الامين العام للمجلس المحلي بمديرية خور مكسر قال: ان انتخابات امناء العموم التي دعا اليها فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تأتي استجابة لما تشهده اليمن من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وكمحصلة طبيعية للنهج الذي سلكته بلادنا بعد قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، هذه الانتخابات تأتي في ظل انجازات ومكاسب تحققت على مستوى المجالس المحلية واسهاماتها الفاعلة من المكاتب التنفيذية في المحافظات والمديريات.

واضاف يقول: انني كوني احد اعضاء المجلس المحلي في مديرية خور مكسر منذ اول انتخابات عام ٢٠٠١م فقد لمسنا ما شهدته هذه التجربة الديمقراطية من تطور واعطاء الصلاحيات

عودة براميل القمامة

لا أدري هل كانت الخطوة التي أقدم عليها صندوق النظافة في إلغاء براميل القمامة من الأحياء والشوارع، واستبدالها بغرف التفتيش خطوة صائبة أم لا؟



هدى فضل

صحيح ان هذه الخطوة حققت الهدف منها في بعض المواقع التي تم بناء غرف التفتيش فيها بدلا من براميل القمامة ولكن ليس بالأماكن إقامة مثل هذه الغرف في كل مكان، ولذا فحيث لا توجد براميل القمامة أو غرف تفتيش فليس من خيار أمام المواطن إلا ان يرمي قمامته مهما كان نوعها في الشارع دون أي حماية من بعثرتها والعبث بها. فغرف التفتيش قليلة العدد وموجودة في أماكن بعيدة والمواطن استسهل رمي القمامة في أقرب مكان منه في ظل عدم وجود رقابة أو محاسبة وهي عملية صعبة ليس بالأماكن صندوق النظافة القيام بها ومراقبة كل مواطن متى وأين يرمي قمامته؟ إذن ماهو الحل؟ هل بعودة براميل القمامة، أم ببناء المزيد والمزيد من غرف التفتيش في كل موقع نفترض ان تكون فيه؟ أم بتحديد ساعات وأوقات معينة لإخراج القمامة من قبل المواطنين لسيارات البلدية التي يفترض ان تأتي في هذه الأوقات المحددة والتي يجب ان يلتزم بها المواطن وسيارة البلدية وهذا ما لم تلتزم به سيارة جمع القمامة ولا القمامة؟ من المسؤول إذن عن عدم النظافة وأين يمكن ان يرمي المواطن قمامته إذا لم يكن في الشارع؟ سؤال نوجهه لإدارة صندوق النظافة للبحث عن حلول فلا يفترض ان تلغي براميل القمامة ليكون الحل

رمي القمامة على أرضيات الشوارع، بعض مواقع القمامة القديمة حلت محلها زهور وأشجار زينت الحي، ولكن للأسف انتقل وباء القمامة الى موقع آخر لعدم وجود البديل الأفضل. وسواء في الأحياء السكنية أو التجارية الحال سوى مشكلة القمامة لم تجد لها الحل المناسب فاستبدال براميل القمامة برمي القمامة على الأرض تشكل حالة بيئية أسوأ من سابقتها، والمطلوب حل مدروس جيداً. فاما عودة براميل القمامة في مواقع بعيدة بعض الشيء عن مساكن المواطنين وضمانة نظافتها وما حولها وعدم العبث بمحتوياتها خاصة في ظل عدم وجود مساحات فارغة تضمن بناء المزيد من غرف التفتيش، أو لعدم وجود ضوابط تضمن حركة منظمة لسيارات جمع القمامة، والتزام المواطنين بإخراج القمامة في وقت محدد. عملية رصف الشوارع بالحجارة ونظافة الشوارع والأحياء اظهرت القمامة بشكل أكثر، وانا أرى انه ليس العلة في وجود براميل القمامة، ولكن في أين نضع هذه البراميل، وكيف نلزم المواطن برمي القمامة فيها، وان أمكن في ساعات محددة كما هو معمول في بعض البلدية وبما يتناسب وحركة سيارات جمع القمامة، وعدم العبث بمحتوياتها، وتفعيل دور المراقبين على عمال النظافة الذي يكاد يكون دورهم غير ملموس ولا مرئي، أو على الأقل يمكن بناء غرف التفتيش حيث يمكن ذلك، وحيث لا يمكن وتسدعي الضرورة ذلك يمكن عودة براميل القمامة، مادامنا لا نجد حلاً آخر.